Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **أثر الحروب، دور المجتمع المدني ما بعد النزاع، إعادة الإعمار**

البلد: **اليمن**

الحملة المدنية من أجل إعادة الإعمار والتنمية والتعافي في اليمن

| لبيب شائف محمد، باحث رئيسي - رقية أحمد الحدا، باحث مساعد |

كانت لثورة ٢٠١١ تداعياتها على شتّى مناحي الحياة، وأوصلت البلد مع نهاية العام ٢٠١٤ إلى نفق مظلم، تلوح في أفقه ملامح الصراع المسلّح، ما أدّى إلى توقّف التنمية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. تزامنًا مع هذه الأحداث إنطلقت حملة مدنية مجتمعية للمطالبة بإعادة الإعمار والتنمية والتعافي الاقتصادي من خلال العديد من الأنشطة المجتمعية وحملات المناصرة التي تهدف إلى تطبيع الحياة وإعادة الاستقرار وتقديم التصوّرات المناسبة لذلك.

فاقم الصراع المسلّح الذي انطلق في آذار/مارس ٢٠١٥ الأوضاع المأساوية للبلاد، بحيث دُمرت البنية التحتية والممتلكات العامّة والخاصّة وقُصِفت المصانع والمنشآت الحيوية، وانهار الاقتصاد ووصل الانكماش الاقتصادي إلى ٤٠٪، فيما ارتفعت معدّلات التضخّم وفقًا للبنك الدولي إلى ٤٠٪، ووصلت البطالة إلى مستويات مرتفعة. أيضًا، توقّفت التنمية، وطالت المجاعة ١١ مليون نسمة، وتفشّى الفقر بين ٨٠٪ من السكّان حتى العام ٢٠١٨. لكن، على الرغم من ذلك استمرّت أصوات مجتمعية تنادي بإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

بناءً عليه، تحاول هذه الدراسة إبراز جهود المجتمع المدني في حملة إعادة الإعمار والتنمية والتعافي الاقتصادي منذ العام ٢٠١١، والتعرّف إلى مسار هذه الجهود والعوامل المؤثّرة فيها وتحديد أبرز النتائج التي تمخضت عنها والدروس المستفادة منها.

اعتُمدت منهجية دراسة الحالة بالتوازي مع جمع البيانات من المصادر المكتبية مثل التقارير الدولية والدراسات، وتمّ الاستناد إلى بيانات من مصادر ميدانية شملت ٦ منظّمات من المجتمع المدني كان لها دور فعّال في موضوع الدراسة، وأيضًا أجريت مقابلات للحصول على بيانات وصفية ودقيقة لإعداد تحليلات مُعمّقة عن الحالات الخاضعة للبحث والخروج بمسودة أوّلية للدراسة ومناقشتها وإثرائها من قبل مجموعات التركيز.

المشكلة وخلفيّتها العامّة

يعود النزاع الحالي في اليمن إلى عقود من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. مع تفاقم الصراع ساءت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ودخلت اليمن في كارثة إنسانية، ما جعل جهود إعادة الإعمار مهمّة شاقّة وضرورة ملحة في الوقت نفسه.

عانى الاقتصاد اليمني من تراجع كبير وانخفاض في ناتجه المحلّي الإجمالي، بحيث وصلت النسبة التراكمية للانكماش إلى ٤٠٪ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٨، وأصبح الاستيراد والحركة الداخلية للسلع أكثر صعوبة وتكلفة نتيجة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي. لذلك قامت الشركات بتقليص ساعات العمل بنسبة ٥٠٪، ما أدّى إلى تسريح نحو ٥٥٪ من القوة العاملة. فيما توقّفت أكثر من ربع شركات القطاع الخاص العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات. إلى ذلك، أدّى نقص العملات الأجنبية وأزمة السيولة إلى وضع المستوردين أمام تحدّيات وتكاليف متزايدة. أيضًا، تأثّر قطاعا الزراعة والأسماك اللذين كانا يوظّفان ٥٤٪ من سكّان الريف، وأدّت الأضرار اللاحقة بهما إلى التأثير على سبل معيشة ١,٧ مليون عائلة ريفية. في حين، فقدت ٤٠٪ من الأسر اليمنية مصدر رزقها الرئيسي نتيجة الحرب، وارتفع معدل الفقر إلى ٨٠٪.

ساهم الصراع في تدهور قدرة المجتمعات المحلّية على التكيّف وانهيار المؤسّسات العامّة وتشديد القيود على الواردات والتنقّلات والمعاملات المالية، ما أدّى إلى خنق القطاع التجاري الذي يعدّ ضروريًا لبقاء الناس على قيد الحياة، والتوقّف عن تقديم الخدمات العامّة ودفع رواتب الموظّفين الحكوميين بسبب انهيار التمويل العام واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وبالتالي دفع نسبة كبيرة من السكّان نحو الفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

تُظهر تقديرات البنك الدولي أن قرابة ربع شبكة الطرق تهدّمت جزئيًا أو كلّيًا، وتراجع إنتاج الطاقة إلى النصف، وتدمّر نحو نصف شبكات المياه والصرف الصحّي. ومع تصاعد حدّة الصراع منذ العام ٢٠١٥، عانت

اليمن من أزمة إنسانية؛ وبات هناك نحو ٢٢,٢ مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وتوقّفت معظم الخدمات العامّة ما أدّى إلى فقدان ١٦ مليون شخص القدرة على الوصول إلى مياه صالحة للشرب، وفقدان ١٦,٤ مليون آخرين القدرة على الحصول على رعاية صحّية مناسبة.

نتيجة التدهور المتسارع في الوضع الإنساني وتوقّف التنمية وعدم قدرة الحكومة على القيام بدورها، كان لا بدّ من تضافر جهود المجتمع المدني في إطلاق حملة دولية لإعادة التنمية والإعمار.

الحملة المجتمعية لإعادة الإعمار والتنمية والتعافي

وصف الحملة وأنشطتها:
أطلقت حملة التنمية وإعادة الإعمار والتعافي نتيجة الانهيار الذي أصاب البلد، وهدفت إلى تحويل الدعم الدولي من الاتجاه الإغاثي إلى التنموي، ومعالجة تهديدات سبل العيش وتوليد الدخل للأفراد، ودعوة الدول المانحة إلى بناء ودعم مشاريع اقتصادية تساهم في التعافي الاقتصادي وإعادة إعمار البنية التحتية المُدمّرة، والعمل على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين من غذاء وصحّة ومأوى وأمن واستقرار. وتضمنت نشاطات الحملة:

- الرؤى والسياسات: كان هذا النشاط هو الأكبر في جهود الحملة، بحيث قُدّمت العديد من الرؤى الاقتصادية للتعافي وإعادة التنمية والإعمار، وأبرزها مشروع الرؤية الاقتصادية لليمن في العام ٢٠١٣، ورؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار في اليمن في العام ٢٠١٧، وتبع ذلك عدد من المقترحات حول إعادة الإعمار أبرزها مجموعة أوراق سياسات لمتطلّبات مرحلة الإعمار في اليمن.
- تحييد الاقتصاد: أفادت الأطراف المشاركة في البحث أن العديد من منظّمات المجتمع المدني نفّذت نشاطات توعوية وحملات مناصرة وإعداد أوراق وسياسات ودراسات هدفت من خلالها إلى لفت النظر والضغط على أطراف النزاع لتحييد الاقتصاد عن الصراع القائم.
- الإطار المؤسّساتي لإعادة الإعمار: وفقًا لإفادات المنظّمات التي أجريت مقابلات معها، اتّجهت مقترحات منظّمات المجتمع المدني إلى وضع تصوّراتها حول الأطر المؤسّساتية وآليّات عملها باعتبار أن فشل الدولة الأساسي تركّز في عدم كفاءة هذه الأطر في إدارة التحوّل نحو إعادة التنمية والإعمار وتحقيق التعافي، وكان مشروع الرؤية الاقتصادية لليمن إحدى المبادرات المجتمعية التي ركّزت على الجانب المؤسّساتي.
- دعم القطاع الخاص للصمود والتعافي وتحفيز الاقتصاد: توجّهت جهود المجتمع الدولي نحو تفعيل دور القطاع الخاصّ ودعم استمرار النشاطات الاقتصادية وتعزيز مقوّمات الصمود والتعافي، وعملت على نشاطات توعوية وحملات مناصرة وتقديم مقترحات مشتركة أبرزها جهود المنتدى الاقتصادي ومشروع حملة "تنمية لأجل اليمن" الذي ركّز على دعم المشروعات الصغيرة.
- جهود العمل الميدانية المحلّية لمنظّمات المجتمع المدني: تركّزت الجهود في مجال التنمية وإعادة الخدمات وتحسين الأداء الاقتصادي، وكانت بغالبيتها جهودًا فردية أطلقتها منظّمات خرجت من إطار الإغاثة الإنسانية إلى مشروعات التمكين الاقتصادي والخدمات. وأفاد المشاركون في البحث أن غالبية هذا الجهود توجّهت نحو المجتمعات المحلّية. وعلى الرغم من حاجة المجتمع المتزايدة لهذه المنظّمات ألا أن محدودية تمويلها جعل تأثيراتها محدودة، فضلًا عن أن رصد هذه الجهود وقياس تأثيرها كان أمرًا صعبًا نظرًا إلى العدد الكبير لمنظّمات المجتمع المدني وعدم توفّر معلومات عن تلك الجهود.
- دعم جهود الاستقرار الأمني اللازم للتعافي وإعادة مسار التنمية: اتجهت المنظّمات نحو تنفيذ مشروعات ونشاطات تعزّز من فرص الاستقرار الأمني وبناء السلام اللازم لإعادة مسار التنمية، وخصوصًا مع السلطة المحلّية في عدد من المحافظات مثل مأرب وعدن وحضرموت وتعز وإب. ووفقًا لآراء المشاركين في البحث فقد عملت منظّماتهم على بعض المشاريع، ولاقت قبولًا من السلطة المحلّية والمجتمع، وأبرزها: مشروع أصوات الشباب والنساء (٢٠١٣-٢٠١٤)، مشروع حقوقيون من أجل السلام ٢٠١٧، مشروع إشراك المجتمع المدني في بناء السلام وتعزيز دور الشباب للعمل على المستوى المحلي (٢٠١٨)، الشباب روّاد السلام (٢٠١٥-٢٠١٧).

العوامل المؤثّرة على الحملة

تمحورت آراء المشاركين في البحث حول مجموعة من العوامل وجدوا أهمّية لتأثيرها على مسار الحملة، أبرزها:

- توفر كوادر مؤهّلة وقادرة على تحمّل المخاطر أثناء العمل الميداني.
- الوعي المجتمعي بأهمّية توجّهات الحملة وتسهيل تنفيذ نشاطاتها.
- تجاوب قطاع الأعمال والمجتمع مع توجّهات ونشاطات الحملة.
- التنسيق الجيّد بين منظّمات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالنشاطات الإعلامية ودعم السياسات على حساب دعم الخدمات والتعافي الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية وخصوصًا المسار الاقتصادي.
- قدرة المنظّمات على تلمس أولويات احتياجات المجتمع وفقًا للمتغيرات الجارية.
- محدودية تجاوب المانحين في توجيه المنح نحو مشروعات إعادة التنمية والإعمار والإصرار على توجيهها إلى الجوانب الإنسانية.

التحوّلات المؤثّرة في سياق الحملة

الاستجابة المبدئية: أجمع المشاركون في البحث على أن النشاطات الإعلامية للحملة كان لها تأثير كبير على المعنيين وخصوصًا القطاع الخاص، وقد استحوذت على جزء مهمّ من نشاطات الحملة، ما جعل الصدى كبيرًا في أذهان المجتمع وذات تأثير حقيقي وملموس. أيضًا أدّى التنسيق بين المنظّمات والأطراف المستهدفة إلى نتائج إيجابية.

الانتقال من الإغاثة إلى أنشطة التنمية والتعافي: يرى المشاركين في البحث أن هذا الانتقال جرى من خلال الضغط على المانحين لتحويل جزء من تمويلاتهم نحو إعادة التنمية والإعمار والتعافي الاقتصادي ودعم المشاريع التنموية، إلّا أن حجم التأثير والانتقال كان محدودًا، بحيث اقتصرت الجهود على إعداد رؤى ودراسات وأوراق وسياسات، وقد كان التجاوب معها محدودًا نظرا لقناعات المانحين بأهمّية استمرار أعمال الإغاثة الإنسانية.

أدوار الأطراف المعنيين

من الطبيعي أن يكون هناك أدوار مُحدّدة للأطراف المعنيين في حملة مماثلة، وذلك لتحقيق الغايات العامّة أي التحوّل من الإغاثة إلى مسار التنمية وإعادة الإعمار، خصوصًا أن هذه العملية مُعقّدة وتحتاج إلى تضافر الجهود من مختلف الأطراف، الذين يمكن إبراز أدوارهم ومدى تأثيرها وفقًا لآراء المشاركين في البحث كما يلي:

م	الطرف	الأدوار الافتراضية في إطار الحملة	مدى تنفيذ تلك الأدوار في الواقع وفقًا لآراء المشاركين في البحث
١	**الحكومة**	تحسين مستوى تقديم الخدمات. المساهمة في تنمية المجتمع عبر برامج وسياسات التخفيف من الفقر تدعم جهود المجتمع المدني في الحملة. تشجيع المبادرات المحلّية لاستعادة النشاط الاقتصادي. الرقابة على مشاريع التنمية وإعادة الإعمار.	مستوى تحقّق تحسين في الخدمات العامّة كان ضعيفا سواء في التعليم أو الصحّة أو الكهرباء أو المياه. رصد مبلغ ١,٤ مليون دولار لدعم جهود منظّمات المجتمع المدني عبر الصندوق الاجتماعي وفي إطار برنامج إعادة الإعمار المُبكر والعودة إلى مسار التنمية بمساندة الحكومة وفقًا لاتفاقية مبرمة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة.
٢	**منظّمات المجتمع المدني**	تحديد الاحتياجات والأضرار من واقع المجتمع، وتقديم الرؤى والمقترحات لتنمية وإعادة الإعمار المساهمة في الرقابة على تنفيذ مشاريع الحملة. المساهمة في توعية وحشد المجتمع للتفاعل مع الحملة.	اتجه عدد محدود من منظّمات المجتمع المدني نحو الاهتمام بعودة مسار التنمية وإعادة الإعمار، إلّا أن غالبية الدعم الموجّه لها لم يكن لمشاريع مستدامة بقدر ما كان يركّز على خطط ودعم سياسات وتكوين شبكات أو أطر داعمة، وهو ما أفقد الحملة زخمها، فضلًا عن أن غياب إطار منظّم للحملة جعل إمكانية رصد حجم تأثيرات تلك الجهود محدودًا.
٣	**القطاع الخاص**	القيام بدوره الاقتصادي والتنموي لتحقيق الاستمرار. دعم توجّهات الحملة وتقديم المقترحات المُعزّزة لها.	فيما يتعلّق بجهود القطاع الخاص يرى المشاركون في البحث أن القطاع الخاص لعب دورًا محدودًا في التأثير على الحملة، واقتصر دوره في دعم مجموعة من ورش العمل والمشاركة في جهود المنتدى الاقتصادي ومشروع الرؤية الاقتصادية، في حين لم يكن هناك دعم مادي من القطاع الخاص لمشاريع مباشرة تدعم الحملة.
٤	**الأطراف الدولية**	تقديم الدعم الفني والاستشاري للحملة. المساهمة في دعم القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. تقديم المنح والتمويلات.	اهتمّ عدد من الأطراف الدولية بالحملة، وفي مقدّمها البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة والبنك الدولي، وعدد من المانحين الآخرين الذين أسهموا في تمويل مشاريع محدودة لتحقيق غاية الحملة كما سيرد لاحقًا في وصف الجهود المجتمعية في إطار الحملة

الجهود المجتمعية في إطار الحملة

مثلت منظّمات المجتمع المدني صلة الوصل مع المجتمع، ويعود ذلك إلى ما تملكه من قدرات لتحديد أولويات المجتمع. ومن هنا، يمكن رصد أهم الجهود التي قامت بها هذه المنظّمات، كما يلي:

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي:

كان المركز أحد منظّمات المجتمع المدني الرائدة في العمل مع الحملة بحيث أعدّ ٥ مشاريع مرتبطة بالحملة، وساهم في تقديم رؤية اقتصادية في العام ٢٠١٤ تبنّاها فريق الإصلاحات الاقتصادية والمنتدى الاقتصادي، وأيضًا قدّم عددًا من الدراسات والتقارير التي أعطت زخمًا للحملة.

- الرؤية الاقتصادية لليمن- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: هدفت إلى إجراء تقييم اقتصادي إقليمي وقدّمت مقترحًا لرؤية اقتصادية لليمن ٢٠٣٠، أعدّت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، واقترحت الرؤية تقسيم اليمن إلى ٥ أقاليم اقتصادية. قدّمت إلى لجنة تحديد الأقاليم مع تحليل نقاط الضعف والقوة والفرص والتحدّيات في الأقاليم الاقتصادية المُقترحة، وكان لها أثر في إصدار قرار اعتماد الأقاليم في اليمن، بحيث اختيرت ٤ اقاليم من مقترحات الرؤية الاقتصادية مع قراري رئيس الجمهورية بتقسيم الدولة إلى ٦ أقاليم.
- مشروع حملة تنمية لأجل اليمن- وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر: استهدفت الحملة توفير دعم للمشاريع المخصّصة للعاطلين عن العمل في مجالات الزراعة وصناعة الأغذية والملابس. وعملت الوكالة مع شركائها على تقديم الخدمات المختلفة المالية وغير المالية للعاملين في تلك القطاعات، وتوفير البيئة المناسبة للنمو والتوسّع والتخفيف من الفقر، وبالتالي المساهمة في تنمية المجتمع. قدّم البنك الدولي منحة للمشروع بقيمة ٣,٧٢ مليون دولار، واستهدف تدريب وتنشيط ٤٠٠ مشروع من المشروعات الصغيرة وتقييمها. ويرى المشاركون في البحث أن هذه الحملة لم تحقّق نجاحات ملموسة، على الرغم من التمويل الذي أتيح لها. فضلًا عن أن عدم توفّر بيانات عن نتائج نشاطات المشروع يثير تساؤلات عن مدى نجاحها.
- مشروع رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار- فريق الإصلاحات الاقتصادية: هدفت إلى دعم استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتضمّنت الأدوار التي يمكن أن تلعبها كافة الأطراف في ظل سيناريو استمرار الصراع لسنوات مقبلة، أو سيناريو إنهاء الحرب. وحدّدت الرؤية شركاء التنمية ودورهم المساند ودور القطاع الخاص، وكذلك عرضت البرامج والسياسات الممكنة في المرحلة الحالية أو مرحلة إعادة الإعمار. ويرى المشاركون في البحث أن هذه الرؤية لم تجد تجاوبًا من الحكومة واقتصر تأثيرها على قناعات القطاع الخاص، الذي بقي في أكثر من محفل ينادي بأهمّية التعامل معها، ونشرها على أكثر من منصّة تابعة ل. ولكنها عمليًا لم تحدث تأثيرًا على الواقع.
- مشروع إعادة تصوّر اقتصاد اليمن - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: سعى المشروع إلى إشراك الأصوات اليمنية لتحديد الأولويات الاقتصادية والتنموية والإنسانية والاجتماعية، وأخذ بالاعتبار الصراع القائم، وتناول التحضير لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار لما بعد الصراع. وسعى إلى بناء توافق حول أهمّ السياسات الرئيسية والمُلحّة من خلال إشراك الأصوات اليمنية الفاعلة في هذا المجال، والتأثير الإيجابي على الفاعلين المحلّيين والإقليميين والدوليين في مجال التنمية. ويرى المشاركون في البحث أنه لم يحقّق أثرًا على الحكومة أو المجتمع الدولي نتيجة محدودية التمويل كما غيره من المشاريع التي تستهدف السياسات، واقتصر دوره على إعداد أوراق بحثية وتصوّرات لم تتوفّر لها جهود المناصرة الكافية لإيصالها للمعنيين.
- المنتدى الاقتصادي اليمني: وهو منصة اقتصادية تنشر

المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن، لتمكين صنّاع القرار من اتخاذ القرارات وفقًا لمعلومات واقعية، ويهدف المنتدى إلى دعم ومناصرة الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية المقدّمة من فريق الإصلاحات بما يخدّم الوضع الاقتصادي اليمني. ويرى المشاركون في البحث أن ربط المنتدى بنادي رجال الأعمال ونخبة الفكر الاقتصادي، أتاح إمكانية دعم جهود الحملة. إلى ذلك، لا يزال المنتدى يقدّم بعض التصوّرات، ويحاول التأثير باتجاه إعادة الإعمار والعودة إلى مسار التنمية عن طريق تفعيل الضغط الإعلامي ونشر التقارير وتنظيم الفعاليات الإعلامية والفكرية.

الأطراف الدولية المشاركة في حملة التنمية وإعادة الإعمار

- البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة UNDP: مشروع دعم المروعات الصغيرة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD): يقدّم القروض والضمانات والخدمات الاستشارية.
- جمعية التنمية العالمية (IDA): تقدّم قروض من دون فوائد للدول الأكثر فقرًا.
- مؤسّسة التمويل الدولية (IFC): تشجّع على التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاع الخاص.
- صندوق لما بعد النزاع (PCF): يقدّم المنح لعمليات إعادة الإعمار الاجتماعي والمادي.
- الاتحاد الأوربي ومملكة هولندا ومنظّمات أخرى: تقدّم دعمًا لمشروعات الحملة

النتائج

- أسهم الصراع في اليمن في تفاقم الأوضاع الإنسانية وتدهور الخدمات الأساسية وانكماش الاقتصاد، فانطلقت أصوات تنادي بإعادة التنمية والإعمار لتفادي تفاقم الأوضاع، وأبرزها منظّمات دولية في مقدّمها البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة، فيما تلقّفتها منظّمات المجتمعى المدني التي وصلت إلى قناعات راسخة بأهمّية التحوّل إلى التنمية ودعم الاعمار.
- أسهمت الحملة بلفت الأنظار إلى أهمّية العودة إلى مسار التنمية وإعادة الإعمار، ولاقت اهتمامًا محلّيًا تبلور في مشروعات وأنشطة متنوّعة للمجتمع المدني.
- لعبت منظّمات المجتمع المدني دورًا مهمًّا في الحملة كونها تملك الخبرة في أولويات المجتمع ونظرًا إلى تواجدها في الميدان وساندها القطاع الخاص، إلّا أن تأثيرها كان محدودًا لاقتصار الحملة على الجانب الإعلامي والأنشطة المؤثّرة في السياسات مثل الرؤى والأبحاث والأوراق والسياسات وورش العمل. في حين أثّر ضعف عنصر الاستدامة على تلك الأدوار وفي انعدام قدرتها على التأثير على السياسات العامّة المرتبطة بالحملة.
- على الرغم من انطلاق الحملة من أروقة بعض المنظّمات الدولية (البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة) قبل أن يتلقّفها المجتمع المدني لاحقًا، إلّا أنها لم تلقَ الاهتمام الكافي من المانحين نظرًا لتركيزهم على الإغاثة الإنسانية، وهو ما حدّ من تحقيق نتائج ملموسة في مرحلة الانتقال إلى دعم التعافي والتنمية وإعادة الإعمار.

الخلاصات

- بات التوجّه نحو التنمية وإعادة الإعمار، والسعي إلى التعافي الاقتصادي ضرورة ملحّة لانحسار الصراع وإيقاف التدهور الاقتصادي وتحقيق التعافي، خصوصًا أن مؤشّرات الوضع الراهن تعكس وضعًا كارثيًا.
- تلعب الشراكة الفعّالة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص دورًا محوريًا في الحملة، فيما قد تؤدّي إعادة تقييمها إلى إحداث تأثير أكبر على الحكومة والمجتمع الدولي.
- يُعدُّ دور الأطراف الدولية عنصرًا هامًّا لاستمرار الحملة ونجاحها.

المراجع

عملت العديد من منظّمات المجتمع المدني تحت شعار موحّد هو إعادة مسار التنمية والإعمار، وأطلقت وكالة تنمية المشروعات الصغيرة في اليمن حملة لدعم المشروعات الصغيرة تحمل اسم حملة تنمية من أجل اليمن.

البنك الدولي: موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية في اليمن، خريف ٢٠١٨.

الأوتشا مكتب اليمن، خطة الاستجابة الإنسانية لليمن ٢٠١٨.

المنظّمات المبحوثة: مركز الإعلام الاقتصادي، مؤسّسة مستدامة، الغرفة التجارية والصناعية، نادي رجال الأعمال، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، شبكة المجتمع المدني بمحافظة الحديدة.

الاوتشا، مكتب اليمن، نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية. ٢٠١٨.

فليم، أمل ناصر، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، ورقة بحثية، ٢٩/أغسطس/٢٠١٨.

فليم، المصدر السابق.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن، نوفمبر/٢٠١٨.

الاوتشا، المصدر السابق.

حميد، خالد، إعادة الإعمار ما بعد النزاع في اليمن: إطار عمل مؤسّسي، ورقة بحثية، RETHINKING YEMENS ECONOMY، ٢٩/مايو/٢٠١٨.

الاوتشا، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٨، صدر في ديسمبر/٢٠١٧.
http://economicmedia.net/?page_id=803

فريق الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، ٢٠١٧.

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مجموعة أوراق سياسات
http://sanaacenter.org/ar/about-us
http://www.yemenief.org

وكالة تنمية المنشئات الصغيرة والأصغر،
https://smeps.org.ye/smepsweb/contact-us/

نتائج مقابلات مع معنيين في خمس منظمات المجتمع المدني في عدن وصنعاء وتعز.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وثيقة مشروع تنمية قدران المنظمات غير الحكومية لدعم مجهود التنمية وإعادة الاعمار، ٢٠١٤/٥/٢٩.

موقع مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مرجع سابق.

وكالة تنمية المنشئات الصغيرة والأصغر،
https://smeps.org.ye/smepsweb/contact-us/

فريق الإصلاحات مرجع سابق.
http://sanaacenter.org/ar/about-us

المنتدى الاقتصادي اليمني، http://www.yemenief.org/Page.aspx?page_id=4

اندرليتي، سنام نراغي، البشري، جودي، إعادة البناء ما بعد النزاع، دراسة متوفرة في الرابط الاتي:
http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPGENDER/Resources/Post-conflict-ARB.pdf

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub